



تاريخ التعليم بالمغرب: محطات من الإصلاح المتجدد والأزمة المستمرة

دراسات وأبحاث

د. مولاي المصطفى البرجاوي

باحث في تحليل وتقييم نظم التربية والتكوين

"لا نستطيع أن نفهم جيدا قضية ما إلا إذا تتبعناها تاريخيا"

أوجست كونت

التاريخ خيط متصل موصول أوله بآخره، ليس مجرد سنوات تتراكم بعضها فوق بعض، بل هو تركيب حي مستمر في حركته، مستمر في تطوره لأنه في حقيقته تجسيد لمسيرة الإنسان. لكن تاريخ التعليم المغربي، يسير في اتجاه معاكس بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة. لماذا؟ وكيف؟ ومن ساهم في هذه الوضعية المزرية/ المتأزمة؟

وتاريخ التعليم بالمغرب هو تاريخ الإصلاحات والتجارب المنهجية والبيداغوجية، حيث سخرت الدولة في هذا السياق ثلة من اللجان التي أوكلت لها مهمة تطوير منظومة التربية والتكوين¹.

كما مرت المدرسة المغربية بمراحل تاريخية طبعها بطابع الإصلاحات المتكررة تراوحت بين الاستدراك والاستعجال بل ارتقت إلى مستوى الرؤية الاستراتيجية في منظومة التربية والتكوين.

¹- مر النظام التعليمي المغربي بعدة إصلاحات بعد الاستقلال الذي حصل عليه المغرب سنة 1956، فكانت البداية سنة 1957 مع الإصلاح المعروف بالمذهب التعليمي، ثم الإصلاح المرافق للمخطط الخماسي 1960-1964 ثم انتظر المغاربة سبع سنوات من أجل أن يصبح التعليم إلزاميا للفئة العمرية بين 7 و13 سنة 1963.

حدد الدكتور محمد عابد الجابري في كتيب "مواقف" العدد 13 مارس 2003، الإصلاحات التعليمية بالمغرب في ست محطات:

- المذهب التعليمي لسنة 1957: أعدته اللجنة الملكية لإصلاح التعليم بالمغرب؛
 - برنامج التصميم الخماسي بين 1960 و1964
 - المذهب التعليمي لسنة 1966: سعي بمذهب بنهيمية (نسبة إلى الدكتور بنهيمية وزير التعليم آنذاك)، تميز بطابع ليبرالي؛
 - مشروع مناظرة إفران لسنة 1970؛
 - مخطط المسار بين سنتي 1988-1992، تم فيه التخلي عن فكرة المخطط؛
 - مشروع الميثاق الوطني للتربية والتكوين لسنة 1999، شرع في تنفيذه في أكتوبر 2000
- وبعد ذلك، البرنامج الاستعجالي 2009-2012 بغرض تفعيل بنود الميثاق الوطني للتربية والتكوين على أرض الواقع.

وبالرغم من المجهودات المبذولة للخروج بالتعليم المغربي من عنق الزجاجة وتطويره وتنميته، فإن المشاريع الإصلاحية، خاصة المرتبطة بما يسمى تجاوزا ب "الدستور التربوي" (الميثاق الوطني للتربية والتكوين)، يدفعنا إلى مساءلة التجارب التاريخية لإصلاح التعليم بالمغرب:

في المسار التاريخي لإصلاح المنظومة التربوية بالمغرب عادة ما يتم الوقوف عند محطتين بارزتين:

- الأولى: كانت مع تأسيس اللجنة الملكية بعد الاستقلال سنة 1957 والتي صاغت المبادئ الأربعة التي وجهت لاحقا السياسة التعليمية ولو نظريا على الأقل وهي: التوحيد، التعميم، المغربية، التعريب.
- الثانية: فكانت مع تكوين اللجنة الملكية الخاصة بالتربية والتكوين في مارس 1999، والتي انجزت الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

وإذا كان مآل المبادئ الأربعة حسب تقسيم اللجنة الخاصة (2000)، قد انتهى إلى الاصطدام بعدة صعوبات وإكراهات كما هو الشأن بالنسبة لمبدأ التوحيد، الذي تعذر بلورته على أرض الواقع، والتعميم الذي خضع للمنطق الكمي، أما التعريب فقد أنجز بعجالة في غياب خطة محكمة، أما المغربية فقد تحققت لكنها لم تواكب إلا لما ببرامج التكوين المستمر...

أما نتائج الإصلاح بخصوص الميثاق الوطني للتربية والتكوين وفق تقرير المجلس الأعلى للتعليم فقد شابهها التعثر؛ إن على مستوى تطبيق الميثاق وتفعيل بنوده أم على مستوى التقييم والمتابعة، والبون شاسع بين ما تم التخطيط له والنتائج المتحققة في مجالات متعددة: محاربة الأمية، تعميم التمدرس، الهدر المدرسي...²

بعد التوصيف التاريخي العام، لا بأس من الوقوف عند أبرز المحطات الكرونولوجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين عبر تاريخ المغرب:

- مرحلة ما قبل الاستعمار: تميزت هذه المرحلة بالتركيز على تعليم الناشئة مبادئ دينهم الحنيف وكل ما يمت إلى وحدة الأمة المغربية بصلة. "إلا أن هذا التعليم كان يحتاج إلى الضبط والهيكلية والتعميم والتجهيز، وتطوير أساليبه وتجديد مناهجه، حتى يلبي حاجيات الأمة الراهنة آنذاك، ويؤسس لأهدافها المستقبلية"³.
- في المرحلة الاستعمارية: تعد سنة 1912 ذات دلالة كبيرة في تاريخ المغرب المعاصر، وهي مرحلة البدء في بسط الهيمنة الفرنسية بالمغرب، وسعيها من فرنسا لخدمة مصالحها التوسعية الامبريالية، قامت باستنابات عدة أنواع من المدارس تبين بوضوح الخريطة المدرسية للمستعمر في المغرب:

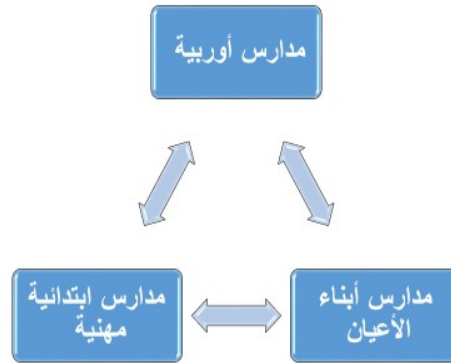
²- يوسف المودني: التعليم.. في انتظار القرارات المؤلمة، مجلة الحياة المدرسية، دجنبر 2007، العدد 8، بتصرف

³- عمر أمكاسو، قراءة في مسلسل الإصلاحات التعليمية بالمغرب، مجلة النداء التربوي، العدد 5-6، السنة الثانية، 1999، ص 69.

أ- مدارس أوربية خاصة بأبناء الأوربيين، وهم يتكونون في أغلبهم من الفرنسيين، وتحدد مهمتها في خدمة الوجود الاستيطاني الرأسمالي الاستعماري لفرنسا بالمغرب، وذلك بإنتاج وإعادة إنتاج القوة البشرية والتقنية المكلفة برعاية الظاهرة الامبريالية وتعميقها وتوسيع مداها (الإدماج والتجنيس...).

ب- مدارس أبناء الأعيان والثانويات الإسلامية، وهي مدارس خصصت للنخبة المغربية التي تضم أبناء الأعيان والوجهاء والموظفين المغاربة الكبار وأبناء كبار التجار والملاكين. لقد كانت مهمة هذه المدارس هي إنتاج وإعادة إنتاج النخبة نفسها وإعداد الموظفين الصغار والمتوسطين، ليقوموا بدور الوسيط بين الحماية الفرنسية بوصفها إدارة اقتصاد، وبين الأهالي الذين يشكلون مجموع المواطنين المغاربة.

ج- مدارس ابتدائية مهنية في بعض المناطق الحضرية والقروية، وتحدد مهمتها في تكوين يد عاملة تخدم الاقتصاد الفرنسي، ففي المناطق القروية نجد مدارس فلاحية مهمتها إمداد المعمارين باليد العاملة المتعلمة، وفي المناطق الحضرية الصناعية والتجارية نجد مدارس مهنية تمد المعامل الرأسمالية الفرنسية بالعمال المدربين في أشغال البناء والتجارة والصيد والملاحة⁴.



ولقد تم تعيين "جورج هاردي" على رأس إدارة التعليم بالمغرب، بمقتضى ظهير سابع يناير 1920. واعتبر هذا الحدث مؤشرا دالا على اهتمام "ليوطي" (المقيم العام الفرنسي بالمغرب إبان مرحلة الحماية الفرنسية على المغرب) بالمجال التعليمي من جهة، وعلى الصعوبات التي أصبحت تواجه خياراته من جهة أخرى، فالاستعانة بجورج هاردي كانت تعني الاستفادة من تجربة طويلة لأحد كبار منظري المدرسة الاستعمارية الفرنسية وأحد الجغرافيين المتمرسين بشؤون إفريقيا الغربية.

⁴ - أبريك أمزون، الميثاق الوطني للتربية والتكوين والممارسة البيداغوجية، منشورات مجلة علوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2008، ص 12-13.

فيقدر ما كان اهتمامه كبيرا بدراسة جغرافية البلدان المستعمرة، كان اهتمامه منصبا أيضا على دراسة التعليم الاستعماري، الذي اعتبره ركيزة أساسية وسلاحا مكملا ضمن آليات اختراق البلدان المستعمرة⁵.

وتتجلى المقاربة الازدواجية للقضية التعليمية الاستعمارية التي جاء بها "هاردي"، في: "أن تعليم الأهالي في المستعمرات يجب أن يكون عبارة عن فتح أخلاقي وثقافي، ومن ثم فهو لا يخضع لمقاييس التعليم العام بالمثربول، وليس هدفه تكوين علماء ولا حتى ذوي حرفة على الشكل التقليدي بأوربا، وتعطى الأولوية في هذا التعليم لكل ما تحتوي عليه فرنسا من ضروب الرقي والتقدم"⁶. وهنا تكمن النية المبيتة للنظام الاستعماري الذي اتخذ التعليم منطلقا لتحقيق أهدافه الاستراتيجية والإيديولوجية في المغرب.

- في بداية استقلال المغرب: كما ذكرت أنفا، في سنة 1957 شكل الملك محمد الخامس "اللجنة الملكية لإصلاح التعليم" والتي أقرت رسميا المبادئ الأربعة التي رفعت غداة الاستقلال وهي:

- التوحيد: توحيد المدرسة المغربية من خلال إحداث المدرسة الوطنية عوض التعدد الذي وضعته الحماية الفرنسية: كالتعليم الإسلامي والتعليم الأوربي والتعليم اليهودي...

- التعريب: من خلال جعل لغة تدريس جميع المواد التعليمية في المغرب هي اللغة العربية.

- المغربية: التي تمثل هدفها في تعويض الموظفين غير المغاربة في التعليم بأطر مغربية، خاصة أن أغلب تلك الأطر كانت فرنسية.

- التعميم: تمثل في تعميم التعليم على الأطفال البالغين سن التمدرس (6-7 سنوات) تحديا كبيرا في ظل ارتفاع نسبة الأمية ومحدودية إمكانيات بلد خرج لتوه من نير المستعمر. وفي الميثاق الوطني للتربية والتكوين يقصد بتعميم التعليم؛ تعميم تربية جيدة على ناشئة المغرب بالأولى من سن 4 إلى 6 سنوات وبالإبتدائي والإعدادي من سن 6 إلى 15 سنة.

- في الثمانينيات: ساهمت "سياسة التقويم الهيكلي" في تكريس أزمة بنيوية قاسية شملت جميع القطاعات الحيوية بالمغرب، إذ أن الإصلاحات التعليمية الأساسية والتي انطلقت بالخصوص في الثمانينات، كان هاجسها الكبير هو تقليص ميزانية القطاع التعليمي. حيث استنزفت نسب فوائد الديون الخارجية خزينة الدولة.

⁵ - محمد اليزيدي، التنظير للتعليم الاستعماري بالمغرب، مجلة أمل، عدد حول: التعليم والمسألة التعليمية عبر تاريخ المغرب، العدد 28-29، السنة العاشرة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، ص 79

⁶ - Hardy (G), une Conquête morale, l'enseignement en A.O.F., Paris, Armand Colin, 1917, P108

فرضت على الخطاب الرسمي تبني سياسة تقشف لا عقلانية جاءت تبعاتها السلبية على حساب قطاعات حساسة واستراتيجية مثل التعليم الذي تم تصنيفه آنذاك في خانة القطاعات الخدمانية العقيمة والغير منتجة. أقسى هذه الأضرار كان الإجهاز على بعض المبادئ التاريخية المؤسسة لهذه المنظومة (التوحيد) وفقدان الثقة في المؤسسة العمومية مقابل ميلاد "لوبيات" جديدة للمتاجرة في القطاع الخاص.

- في التسعينيات: كان من أبرز ما أفضت إليه المشاورات الرامية إلى إصلاح التعليم بعد تقرير البنك الدولي وبالضبط في سنة 1997، إحداث اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، وضمت في عضويتها 33 شخصا، 11 عضوا عن المجالس العلمية و14 عضوا عن الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان و8 أعضاء عن المركزيات النقابية و9 أعضاء آخرين، التي وضعت في سنة 1999 ما سمي بالميثاق الوطني للتربية والتكوين؛ الذي شدد على تنويع موارد التمويل، وإسهام الفاعلين والشركاء في عملية التربية والتكوين من دولة وجماعات محلية ومقاولات، كما وضع الميثاق الوطني للتربية والتكوين، أسس النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية... لكن في الوقت نفسه، اعتبرته بعض الفعاليات المهمة - في هذه المرحلة- محاولة جديدة لإطلاق النار على الجسم التعليمي بسبب البنود التي تضمنها، والتي تسير في اتجاه تنفيذ مقررات البنك الدولي وخدمة مصالح طبقية وسياسية داخلية من خلال تخفيض معدل الانفاق من الميزانية العامة الخاص بالتعليم وفتح باب الشراكة مع متدخلين آخرين ومانحين بعيدا عن القطاع، إضافة إلى تمكين المضاربين الخواص من الاستثمار في الحقل التعليمي وإعادة النظر في مبدأ المجانية⁷.

لكن وقبيل انتهاء الفترة المخصصة لهذا الميثاق-المعروفة بعشرية الإصلاح-ستظهر مجددا مجموعة من التقارير الدولية والوطنية وخاصة البنك الدولي واليونسكو والمجلس الأعلى للتعليم⁸ بالمغرب، التي صنفت المغرب في مراتب متأخرة في التعليم ووقفت عند اختلالاتها العميقة والجوهرية... مما بات يطرح أكثر من سؤال عن ماهية الإصلاح التربوي في المغرب؟

- الألفية الثالثة: تميزت هذه المرحلة بحدثين مشروعين إصلاحيين بارزين كل بطرح المجلس الأعلى للتربية والتكوين (بحدثين بارزين: مشروعين إصلاحيين كُلا بطرح المجلس الأعلى للتربية والتكوين) للرؤية الاستراتيجية والتي ستعمل وزارة التربية الوطنية على تنزيلها عبر مراحل وفق ما يسمى بالتدابير ذات الأولوية:

الأول: ما سمي بالبرنامج الاستعجالي للتعليم بالمغرب:

⁷- منير أولاد الجيلالي، نصف قرن من الإصلاحات، نصف قرن من الفشل، مجلة الدوحة، العدد 60، أكتوبر 2012، ص 50-51، بتصرف يسير.

⁸- يسى حاليا بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

انطلق هذا البرنامج 2009-2012 من صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين، جاء لتسريع وثيرة الإصلاح، ويهدف بالأساس إلى إنقاذ الميثاق من الفشل الذريع الذي آل إليه، حيث كان يروم إعطاء الإصلاح نفسا جديدا معتمدا في مرجعيته على توجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، تتضح هنا الطريقة المعروفة في مواجهة أزمة التعليم وهي اللجوء إلى إصلاح جديد هو في الواقع عبارة عن "إصلاح الإصلاح" أو "تدارك ما تعذر إنجازاه في زمن الميثاق" دون القيام بتقييم للإصلاح الأول.

وقد ركز البرنامج الاستعجالي على الدور المهم الذي يجب أن يضطلع به القطاع الخاص، مع إقرار تدابير تحفيزية تمكن من تسهيل استثمار الخواص في قطاع التعليم، وتفويض تدبير مؤسسات عمومية قائمة، وتطوير نموذج جديد ومتكامل للعرض التربوي الخاص، وتنظيم تكوين أساس ومستمر لفائدة مدرسي التعليم الخصوصي وتدعيم جهاز تفتيش المؤسسات الخصوصية⁹... إذا خصصت الحكومة جزء من ميزانيتها لتكوين 10000 طالب في المدرسة العليا للأساتذة قصد تأهيلهم للتدريس خاصة في القطاع الخاص للحد من نزيف و"فيضان" أساتذة التعليم العمومي الذين يحرصون جشعا أو حاجة ملحة-على الجمع بين التدريس في العمومي والخاص... لكن لماذا لا يتم مواكبة ومراقبة التدبير التربوي والإداري والمنهجي والمالي في هذا "الأخطبوط" الذي يستغل ويوظف الفئة "غير المتمرسية في الميدان" بأجور دنيا لا تدفع للتفكير والتشجيع للعمل في هذا القطاع... مما يجعل التهافت منصبا على القطاع العمومي. ولا أدل على ذلك أن الفئة المستفيدة من التكوين في المدارس العليا تضطر إلى تغيير وجهتها إلى القطاع العمومي من بوابة المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، لكن حكومة "عبد الاله بنكيران" تفتنت للأمر، فأصدرت مرسومها بطريقة "هلامية" و "جنونية" لتقطع الطريق على عدد كبير، للتدريس في القطاع العمومي قصد توفير فئة عريضة وجيش عرمرم من الخريجين للوبي القطاع الخاص.

ومن مفارقات البرنامج الاستعجالي المبالغ المالية المهمة التي خصصت له: 3300 مليار سنتيم كتكلفة للبرنامج و60 مليار دولار كقرض من البنك الدولي لتنفيذ هذا المخطط.

في الوقت الذي رصدت فيه كل هذه الاعتمادات المالية، التي لم يصرف سوى جزء منها بسبب اختلالات كثيرة لإصلاح التعليم والتي تم التبشير بها بأن هذا البرنامج سيعمل على بناء ما يقارب 320 ثانوية و671 إعدادية و425 مؤسسة إيواء طلابية، وبأنه كذلك سيلتزم بإدماج ما يزيد عن 8300 مدرس في حدود سنة 2011 بالسلك الثانوي وأكثر من 19200 بالسلك الإعدادي، سيعمل على توسيع برامج القرائية والتربية غير النظامية. فإن معدل الأمية الوطني لا يزال يشكل أكثر من 44% بالعالم الحضري مقابل نسبة تفوق 60% بالعالم القروي¹⁰.

⁹- كرونولوجيا إصلاح التعليم بالمغرب-13195 http://dafatirhorra.com/showthread.php?t=

¹⁰- منير أولاد الجيلالي، المرجع نفسه، ص 50-51.

أضف إلى ذلك آلاف العاطلين عن العمل سنويا، لينضافوا إلى عشرات الآلاف ... ليثار السؤال عن جدوى هذه الإصلاحات المتتالية، ومدى قدرتها على تجويد التعليم العمومي والحد من الهدر المدرسي ومطابقة التعليم الجامعي لسوق الشغل في إطار ما يسمى بالمقاربة الوظيفية في التعليم.

الثاني: التدابير ذات الأولوية...من أجل تنزيل الرؤية الاستراتيجية!

وفي إطار مجموعة من الاختلالات؛ التي ما زالت تتخبط فيها المنظومة المتمثلة في تنامي ظاهرة الهدر المدرسي (ارتفاع نسب الانقطاع والتكرار وعدم استكمال الدراسة)، وارتفاع في عدد الأقسام المشتركة، وحالة البنية التحتية غير المكتملة، وضعف في التحكم في اللغات، ونقص في التعليمات الأساس، وعدم ملائمة النظام البيداغوجي ونظام التقييم ونظام الإشهاد، وصعوبة الاندماج في الحياة المهنية، والخصائص في الموارد البشرية، وضعف انخراط الفاعلين المحليين.

جاءت وزارة التربية الوطنية بمشروع تربوي جديد لإحداث تغيير في المنظومة التربوية برمتها من خلال التركيز على الأهداف النقاط الآتية:

- التركيز على القيم الدينية والمبادئ العليا للوطن؛
- حصول المواطنين المغاربة، بشكل منصف، على تعليم وتكوين ذي جودة؛
- تأهيل المغاربة للاستعداد للمستقبل، والانفتاح، والمساهمة الفاعلة في بناء الرأسمال البشري الذي يحتاج إليه الوطن، وكذا الانفتاح على المبادئ الكونية.

ولتحقيق هذه الأهداف سُوِّدَت مجموعة من التدابير ذات الأولوية، التي تشمل تسعة محاور أساسية:

- 1- التحكم في اللغة العربية والتمكن من التعليمات الأساسية، واللغات الأجنبية: تشمل اعتماد منهاج جديد للسنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي وتحديد عتبات الانتقال بين الأسلاك، والعمل على تقوية اللغات الأجنبية بالثانوي الإعدادي وتغيير نموذج التعلم، وإرساء المسالك الدولية للباكالوريا المغربية من أجل بلورة المحاور المتعلقة باللغات الأجنبية.
- 2- دمج التعليم العام والتكوين المهني وتثمين التكوين المهني وهذا ما ركز عليه أيضا الميثاق الوطني للتربية والتكوين من خلال التكوين بالتمرس والتكوين بالتناوب، سيتم عبر تحديد مسار اكتشاف المهن بالتعليم الابتدائي وإنشاء المسار المهني بالثانوي الإعدادي، وإرساء الباكلوريا المهنية والتوجيه نحو التكوين المهني

- 3- تنمية الكفاءات الأفقية/ العرضانية والتفتح الذاتي: سيتم بلورة هذا المحور من خلال إحداث مراكز التفتح باللغات والأنشطة الثقافية والفنية والرياضية وتشجيع روح المقابلة والمبادرة.
- 4- تحسين العرض المدرسي: عبر تأهيل المؤسسات التعليمية وتوسيع العرض المدرسي واعتماد مبدأ المدارس الشريكة والنهوض بالتعليم الأولي.
- 5- تفعيل التأطير التربوي: بتعزيز التأطير عن قرب و"التكوين عبر الممارسة" وإعادة النظر في التكوين الأساسي للمدرسين.
- 6- تفعيل الحكامة التربوية: عبر تدبير المؤسسات التعليمية وتطبيق اللامركزية الفعلية وتعزيز النظام الأساسي الخاص بموظفي التربية الوطنية.
- 7- تخليق المدرسة: تشمل ترسيخ مبدأ النزاهة بالمدرسة والقيم.
- 8- تثمين الرأسمال البشري: بإعادة الاعتبار للفاعل التربوي.
- 9- تنافسية المقابلة في مجال التكوين المهني: تحديد استراتيجية التكوين في هذا المجال وتثمين المسار المهني وتعزيز التكوين المستمر في القطاع...

وفي هذا السياق ركزت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، على الاشتغال على منظومة الإصلاح التربوي من خلال تنزيل الرؤية الاستراتيجية 2030، وذلك من خلال تقييم الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وتنظيم المشاورات الموسعة وطنيا وجهويا وإقليميا، وتوسيع نطاق المسالك الدولية للبيكالوريا المغربية، وإرساء "البكالوريا المهنية" في مهن صناعة السيارات والطيران والفلاحة من أجل تحقيق تلاؤم أكبر بين النظام التربوي والمحيط الاقتصادي؛ وذلك بربط التعليم بمحيطه السوسيو-اقتصادي.

والجديد الذي يطمح إليه هذا المشروع التربوي؛ مبدأ التوظيف الجهوي بالنسبة للولوج إلى المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين¹¹، وإرساء مسلك تكوين أطر الإدارة التربوية لأول مرة بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، واتخاذ مجموعة من التدابير من أجل الارتقاء بمستوى كفاية القراءة لدى التلميذات والتلاميذ، التي تشكل محددًا حاسمًا في نجاح المتعلمات والمتعلمين في مساراتهم الدراسية، وفتح ممرات بين التكوين المهني والتعليم العالي لتمكين حاملي دبلوم التقني المتخصص من متابعة تكوينهم بالإجازة المهنية ومدارس المهندسين

¹¹- لكن إصدار مرسومين: الأول خاص بالفصل بين التكوين والتوظيف؛ والثاني التقليل من المنحة المخصصة للتكوين ساهم في تأجيل الوضع وفوت فرصة التكوين المتين للطلبة الأساتذة وسيؤزم الوضع التعليمي أكثر ويعطي الأولوية للجانب المالي على حساب قطاع حيوي يمكن أن يعود بالنفع العميم على البلاد والعباد...لهذا ينبغي إعادة النظر في هذين المرسومين أو تعميمه على باقي القطاعات الخدماتية الأخرى (الصحة مثلا)...

ومؤسسات التعليم العالي في مهن التجارة والتسيير والتدبير ، وإطلاق بوابة خاصة بالإعلام والتوجيه لتمكين الشباب من التعرف على التكوينات والشروط المطلوبة وكذا تعبئة طلب التسجيل قصد ولوج التكوين المهني عبر الإنترنت.

الثالث: الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التربية والتعليم بالمغرب:

جاءت الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية 2015-2030 بعد صدور تقرير حول "تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013: المكتسبات والمعوقات والتحديات"، ذلك التقرير الذي شخص مجموعة من الاختلالات التي شوهت معالم التربية والتكوين بالمغرب.

تلك الرؤية الاستراتيجية التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، انطلاقاً من المشاركة الموسعة لكافة الفاعلين والمتدخلين والشركاء، واستناداً على العمل المكثف للجنة الدائمة، تهدف بالأساس إلى "إرساء مدرسة جديدة قوامها: الإنصاف وتكافؤ الفرص؛ ترسيخ الجودة؛ والعمل على الاندماج الفردي والارتقاء المجتمعي".

وتنظم الرؤية الاستراتيجية للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في 23 رافعة في أربعة

فصول:

- الفصل الأول: من أجل مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص؛
- الفصل الثاني: من أجل مدرسة الجودة للجميع؛
- الفصل الثالث: من أجل مدرسة الارتقاء بالفرد والمجتمع؛
- الفصل الرابع: من أجل قيادة ناجعة وتغيير جديد للتغيير.

وبتصفح ما جاء في الرؤية الاستراتيجية استوقفتني مجموعة من الفقرات والتي هي في الأصل اجترار لما جاء في الميثاق مع اختلاف في التسميات من المبادئ والدعامات (الميثاق) إلى الرفعات (الرؤية الاستراتيجية) ...ومما جاء في متن هذه الرؤية: "اعتبار الفصل الدراسي النواة الأولى للإصلاح، بإعطاء الأولوية للمتعلم، والمدرس، والتعلم، والفاعل التربوي، وظروف التمدرس" وذلك بالانتقال "من منطق التلقين والشحن والإلقاء السلبي أحادي الجانب، إلى منطق التعلم والتعلم الذاتي، والتفاعل الخلاق بين المتعلم والمدرس، في إطار عملية تربوية قوامها التشبع بالمواطنة الفعالة، واكتساب اللغات والمعارف والكفايات والقيم فردية وجماعية وكونية، وتنمية الحس النقدي وروح المبادرة ورفع تحدي الفجوة الرقمية".

كما يدعو المجلس إلى تطوير نموذج بيداغوجي قوامه التنوع والانفتاح والنجاعة والابتكار. فبالنسبة للتعليم الأولي والابتدائي يتعين تقوية الكفايات المتعلقة بالحساب واللغات ومواد التفتح العلمي والبيئي، وربط مواد القراءة بالمعارف وبالقيم الدينية والوطنية والإنسانية، والتركيز على التواصل والتعبير...

ويدعو بصريح العبارة إلى "ضرورة إصلاح شامل لنظام التقييم والامتحانات" وإلى "إعادة الاعتبار والمصادقية للامتحانات الإشهادية وخاصة البكالوريا والرفع من جودتها"، ويخص المراقبة المستمرة بتوصية واضحة تدعو إلى "إعادة النظر في كيفية اعتماد نتائج المراقبة المستمرة في امتحان البكالوريا"¹².

- التعليم المغربي... الأسئلة الحارقة:

بعد هذا السرد البانورامي لأهم المحطات والأشواط التي قطعها المغرب لإصلاح منظومة التربية والتكوين، نطرح مجموعة من التساؤلات التي باتت تؤرق الفاعلين التربويين خاصة الممارسين، من قبيل:

هل الرؤية جاءت لتأكيد التجارب السابقة؟ أم هي عملية قص ولصق؟ أم أن تصورها مختلف عن تصور الوزارة المعنية؟ وإلا كيف نفسر البنية المهترئة للمؤسسات التعليمية التي تتحول إلى برك مائية في فصل الشتاء ومهددة بالانهيار في أي لحظة؟ وعن أي جودة وأية حكمة نتحدث في ظل الاكتظاظ المهول في الفصول الدراسية 70 تلميذ في بعض الفصول الدراسية؟ ثم أي كفايات وأي ابتكار وأي إبداع في ظل جمود عملية التقييم التربوي والخريطة المدرسية التي تشجع على النجاح والانتقال المجاني من مستوى دراسي إلى آخر؟ وبماذا نفسر التهديد الذي يعرفه المدرس (المراقب) في كل امتحان إشهادي؟ أين موقع المدرس في تجارب الإصلاح السابقة وما جاءت به الرؤية الاستراتيجية؟ في ظل ما يتعرض له من تشويه بدءا من الوزارة الوصية إلى الإعلام والمجتمع، وما يعاني منه إن على المستوى المهني والتكويني والمادي والمعنوي... كيف نفسر المذكرات الوزارية التي تنزل علينا تترى - دون استحضار ما يسمى بالمقاربة التشاركية- التي تزيد من عنف المتعلم واحتقار المدرس بل التقليل من قدره؟ ...

- مقترحات للتطوير:

إن أي مشروع "إصلاحي حالم" وإن أي خطة "استعجالية" أو رؤية "استراتيجية" أو "استدراكية" في المغرب لن يكتب لها النجاح ما لم تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- تنظيم ورشات وطنية يساهم فيها خبراء الميدان التربوي، وإبعاد التعليم عن المزايدات السياسية واللحظات الانتخابية، ولا أدل على ذلك ما نادى به البعض من جعل وزارة التعليم وزارة السيادة!

¹²- كل هذه الاقتباسات والفقرات مأخوذة من الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، التي أصدرها المجلس للتربية والتكوين والبحث العلمي.

- إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية المغربية بالحد من الفروقات الاجتماعية في الاستفادة في التعليم، والحد من خروقات "لوبيات" القطاع التعليمي الخاص التي تشوه التعليم العمومي، وتروج لثقافة الاحباط فيه.
- الحد من الاكتظاظ الذي يستهدف جودة التعليم وبعده ينسب أي فشل في المردودية للمدرس.
- تحديد عتبات النجاح في المعدل المتوسط، وليس ما هو سائد الآن فيما يسمى بالخريطة المدرسية، التي تشجع على "النجاح المجاني-الميكانيكي"، وفي الآن نفسه تشجيع غير المؤهلين لمتابعة الدراسة والانخراط في التكوين المهني بل إجباريته بدل تكريس مبدأ "تراحموا تراحموا".
- بالنسبة لنموذج التعلم؛ يجب الانطلاق من البيئة المدرسية المحلية في تنزيل أي تجربة بيداغوجية وتجريبها على عينة قبل عرضها للتعميم.
- الحد من المذكرات الوزارية، التي تضيق الخناق على المدرس، بل ينبغي الانخراط المجتمعي لبناء تعليم يساهم في رقي البلاد وتنميته...
- تفعيل التكوين المستمر: إذ منذ تولي وزير سابق "محمد الوفا" الوزارة الوصية على التربية والتعليم تم توقيف كل أشكال التكوين المستمر، مما طرح مشكل مواكبة المستجندات في طرائق التدريس وأشكال التقويم... مما انعكس سلبا على المنظومة التربوية بالمغربية.
- على مستوى تخليق المدرسة: ينبغي تسخير كل الآليات والأدوات (الإعلام، وجمعيات المجتمع المدني، الأسرة...) لإعادة الاعتبار للمدرسة المغربية على مستوى القيم المفقودة، والحد من المذكرات الوزارية التي تحط من القيمة الاعتبارية للمدرس، خاصة مع استفحال مع بعض الظواهر الغريبة عن قيمنا وثقافتنا (ضرب المدرس، تعاطي التلاميذ للخمر والمخدرات في الفصول الدراسية...).
- والسؤال المطروح: ما مدى جدية هذا الإصلاح؟ وهل سيجد طريقه إلى التنفيذ؟ أم سينضاف إلى قائمة الإصلاحات التي تعثرت في نصف الطريق؟ وهل ستصلح الجبيرة لكسر مزدوج؟